البنية الاجتماعية الديموقراطية والأمن الوطني

أ.م.د. عبد العظيم جبر حافظ*

الملخص

يقصد بالبنية الاجتماعية الديموقراطية هي البنية التي تصل الى حد ادنى من التوازن بين المصالح المشتركة القائمة على المشاركة السياسية والمواطنة الفاعلة للافراد والجماعات في الحياة الاجتماعية، والحد الادنى من الاندماج الاجتماعي والاحساس بالهوية الوطنية بما في ذلك انتاج الثروة المشتركة والاستفادة من منافعها، ولما كانت هذه البنية في بعدها الديموقراطي توفر فرص المواطنة والمشاركة والاندماج الاجتماعي فانها من المكن جدا ان تعمل على توفير الامن الوطني، اذ انها تدفع المواطن نحو العمل والنشاط الايجابي نحو ترسيخ قيم المساواة والعمل على انهاء التوترات الداخلية بين الجماعات الامر الذي يسهم في توفير فرص تحقيق الامن الوطني .

مقدمة

إن فكرة الأمن بالمعنى الواسع ينبثق من المفهوم الأساس لوجود الإنسان على الأرض، فالإنسان معني بالعمارة والحضارة والمدنية والثقافة والتطور والإبداع، وكل هذه المسميات لا تحضر دون وجود الأمن، فلولا الأمن لما كان ثمة وجود حضاري واستقرار وطمأنينة، فالأمن رسالة وقضية قائمة بذاتها، والأمن أما (فردي) ينعم به كل فرد، وأما (عام) ينعم به مجموع أفراد المجتمع؛ وعلى هذا الأساس يكون –الأمن– العام قائماً على عنصريين أساسيين : أولهما : عدم الخوف والإحساس بالطمأنينة، وثانيهما : اشتراك مجموع الناس في هذا الإحساس، وقد أفردت القوانين الحديثة في أحكامها ما يدفع عن الإنسان الأذى في روحه وجسده وماله، واعتباره المعنوي، وحقه

* استاذ النظم السياسية والسياسات العامة المساعد ،كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

في الحياة والعدل والحرية والمساواة، وهكذا يحمي القانون الإنسان خصائصه المادية المعنوية على السواء، وبغير هذه الحماية المزدوجة يظل الإنسان خائفاً، ولا يطمئن في حياته، ويتضح إن أمن الناس لا يرتبط بحماية حقوقهم المقررة قانوناً، إنما ترتبط أيضاً بحقوقهم التي تقررها قواعد (العرض) و (الدين) و(الأخلاق)، فكلها تهدف إلى حماية الكيان الإنساني، والأمن الوطني عنوان عريض يحمل في طياته أنواعاً عديدة من الأمن، مثل الأمن التقليدي، والأمن السياسي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن الثقافي، والأمن الإنساني، والأمن الإقليمي، والأمن الصحي والغذائي، والأمن الصناعي، والأمن القضائي والقانوني.

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان توافر بنية اجتماعية ديموقراطية تسهم إسهام مباشر في تحقيق الأمن الوطني.

لذا فقد تم توزيع البحث الى العناوين الآتية:

أولا: مفهوم البنية الاجتماعية الديموقراطية.

ثانيا: تأثير البنية الاجتماعية الديموقراطية في توفير الأمن الوطني.

ثالثا: متغيرات البنية الاجتماعية الديموقراطية وتأثيرها في توفير الأمن الوطني.

أولا: مفهوم البنية الاجتماعية الديموقراطية .

يقصد بالمجتمع بصورة مبسطة هو النسيج الكلي أو النظام الكلي المعقد من العلاقات الاجتماعية (قد تكون في حالة صراع أو تعاون)، أو هو مجموعة من الأفراد الذين يسكنون رقعة جغرافية معينة تربط فيما بينهم علاقات اجتماعية قائمة على أساس العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والسنن والثقافة والتاريخ والمصلحة والأهداف المشتركة، أو أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون معاً فوق بقعة ما بتعاون وتضامن ويرتبطون بتراث ثقافي معين، ولديهم الإحساس بالانتماء لمبادئهم والولاء لبعضهم البعض وتنظيم العلاقات فيما بينهم، ومؤسسات تؤدي الخدمة اللازمة لهم لتامين مستقبلهم، ويتكون كل مجتمع من المجتمعات من عناصر أساسية تؤثر كلياً على حياة الجماعة التي تعيش فيه وتصبغهم بصبغة معنية وتشكلهم بشكل ما؟ وتخلق

منهم جماعة لها كيان سياسي خاص منفرد عن غيره من المجتمعات، وأهم هذه العناصر التي يتكون منها المجتمع هي : مجموعة الأفراد والبيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية[1].

إن تنظيم هذه العلاقات واستمرارها يؤدي إلى تشكيل يسمى بـ(البنية) المتكاملة، فالبنية الاجتماعية هي تنظيم أشخاص يجمع بينهم علاقات مؤسسة ومحددة بأنظمة متعارف عليها، لذلك فأن معرفة حقيقة العلاقات الاجتماعية يتطلب معرفة كل العلاقات، حتى يمكن التوقف لمعرفة علاقة معينة من العلاقات الموجودة في المجتمع[2]. وإن البنية الاجتماعية تشير إلى مادة التفاعل بين الأفراد أو الجماعات، فالحياة الاجتماعية لا تمضي بطريقة عشوائية بل إن معظم أنشطتنا محددة بنائياً[3]. أي أن البنية الاجتماعية هي جماعة من الأفراد يعيشون في مجتمع، والإنسان [فيه] يؤخذ بمفهوم كونه موضوع حقيقي وليس موضوع مركب، أي أنه كائن حي ... أي حقيقة بيولوجية، وله تركيب نفسي، أي حقيقة بسيكولوجية، ثم نشاطات وعلاقات اجتماعية تكون حقيقة اجتماعية ... [وإنها] أي –البنية الاجتماعية– هي ترتيب أشخاص تقوم بينهم علاقات محددة على نحو تأسيسي[4]. وبتعبير آخر وأدق، إن البنية الاجتماعية : هي تعبير عن كيفية توزيع السكان إلى طبقات اجتماعية وإلى جماعات أثنية، والعلاقات بينهما، فضلاً عن علاقاتهما بالمجتمع الشامل[5].

إن البنية الاجتماعية، مثل غيرها من البنى ليست ثابتة، فهي معرضة للتأثير، ولكن تتميز بالبطء في تغييرها، أو تغيرها، وتطورها، على عكس البنية السياسية أو الاقتصادية، فأنهما قد يتغيرا بصورة أسرع من البنية الاجتماعية، لأنها أي (البنية الاجتماعية) تتصل بعقلية الأفراد ووعيهم ومستواهم العلمي والفكري والتعليمي والثقافي، وإن عملية الوعي والفكر والتعليم والثقافة تحتاج إلى مدد طويلة، لذلك فأن تغيير البنية الاجتماعية يحتاج إلى وقت اطول من تغيير البنى السياسية والاقتصادية، هذا عن البنية الاجتماعية، فما المقصود بالبنية الاجتماعية الديموقراطية؟ إن البنية الاجتماعية الديموقراطية : هي البنية التي تصل إلى حد أدنى من التوازن بين المصالح المشتركة القائمة على المشاركة السياسية والمواطنة الفاعلة والفعالة للأفراد والجماعات

في الحياة الاجتماعية، وخصوصاً في إيجاد المعايير الاجتماعية والمتمثلة بالقيم الاجتماعية المشتركة التي تتصل بالحد الأدنى من الاندماج الاجتماعي والإحساس بأهمية الهوية الوطنية أو الوحدة الوطنية بما في ذلك إنتاج الثروة المشتركة والاستفادة من منافعها.

ثانيا: تأثير البنية الاجتماعية الديموقراطية في توفير الأمن الوطني .

إذا كانت البنية الاجتماعية في بعدها الديموقراطي توفر فرص المواطنة والمشاركة والاندماج الاجتماعي، فما هو تأثيرها في توفير الأمن الوطني؟

لقد ارتبط مفهوم الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال السلطة لقوتها لدرء الأخطار التي تهدد وحدتها الداخلية واستقلالها واستقرارها وحماية سياجها الخارجي من العدوان والتهديدات الخارجية، أي إن مفهوم الأمن بحسب هذا المنطق هو –أمن القوة– فقط، غير إن هذه القوة ترد عليها متغيرات قد تقود إلى زوالها أو ضعفها أو اضمحلالها، فكيف يتم توفير الأمن؟ وعليه فأن هناك أبعاداً أُخرى لتوفير الأمن، هو البعد الاجتماعي، بمعنى إن الأمن لا يفرض بالقوة فقط، بل إن القوة هي أحدى أدوات تحقيق الأمن أو واحدة من وسائله، فالبعد الاجتماعي في الأمن، أو الأمن الاجتماعي : هو أقصى أشباع ممكن لاحتياجات القوة في إطار العدالة الاجتماعية والمفاهيم السياسية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع، وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار من القبول والتعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى سيادة الولاء والانتماء للمجتمع والدولة، أخذين بالحسبان تحقيق التوازن بين استمرارية تحقيق هذه الاشباعات وما تفرضه عوامل التغيير الاجتماعي من تحولات جذرية، وإن السلم الأهلي والأمن الاجتماعي ذات دلالة واحدة تعني الرفض على الدوام لكل أشكال التقاتل أو مجرد الدعوة له أو التحريض عليه، أو تبريره أو نشر ثقافة [تحسب] التصادم حتمي بسبب جذورية التباين[6]. وإذا ما سلمنا بأن التغيير الاجتماعي هو التحول الذي يقع في البناء الاجتماعي من حيث القيم والمعايير والنظم أيضاً، أو تغيير في حجم المجتمع وتركيب القوة والتوازن بين

الأجزاء أو نمط التنظيم أو التعديلات التي تحدث في المعاني أو القيم التي تنتشر في المجتمع أو بين جماعاته الفرعية[7]. فأن الديموقراطية تسهم إسهاماً أساسياً وكبيراً في طبيعة هذا التحول أو التغيير، ففي الدول الديموقراطية غالباً ما تكون البيئة مشجعة على المشاركة (وهي قيمة سياسية/اجتماعية) تدفع المواطن نحو العمل والنشاط الإيجابي الجاد نحو ترسيخ قيم المساواة والعمل على إنهاء التوترات الداخلية بين الجماعات الاجتماعية، الأمر الذي يسهم في توفير فرص أمن مجتمعي بين الجماعات الاجتماعية، بحسبان إن قيمة المشاركة السياسية والمجتمعية تستند إلى قيمة المساواة بين الأفراد من جهة، وأنهم متساوون أمام القانون من جهة أُخرى (بغض النظر عن الانتماءات الفرعية)، وبذلك تستطيع السلطة في المجتمع الديموقراطي أن تحقق أمناً وطنياً، وهو الغاية والوسيلة معاً، الأمر الذي يدفعها إلى الأنشغال بأمور أُخرى تهم الفرد كالتنمية والأعمار لوجود الاستقرار الأمني وثم الاستقرار السياسي والمجتمعي، بدلاً من أشغال السلطة بمسائل تبعدها عن تحقيق تنمية الإنسان واستقراره وتطويره، بل يمكن القول بأن (الأمن هو التنمية) وبدون تنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، وبدون أمن يصعب على السلطة العمل باتجاه تحقيق التنمية، بمعنى إن ثمة علاقة جدلية ما بين الأمن والتنمية، فالحقيقة الثابتة التي لا تختلف، هي ما بين الأمن والتنمية من وثيق الارتباط، فكلاهما يسند الأخر ويدعمه، ذلك أن التنمية تحقق مكاسب غالية للشعب، وترفع مستواه، وهذه المكاسب تحتاج إلى درع يحميها في الداخل والخارج على حد سواء، وهذا الدرع هو قوات مسلحة قادرة متفرغة لواجباتها الوطنية السامية. إذاً : تحقيق الأمن المجتمعي على المستوى الفردي والمجتمعي شرطاً ضرورياً لبناء الأمن الوطني، فضلاً عن حمايته واستمراره، فالأمن المجتمعي يجسد قدرة المجتمع على الاحتفاظ بطابعه الأساسي في ظل أحوال ومتغيرات وتهديدات محتملة أو متوقعة، وبمعنى أكثر تحديداً، هو قدرة المجتمع على الاستمرارية في ظل قدر مقبول من التطور الذي يطرأ على الأنماط التقليدية للغة والثقافة والترابط الاجتماعي والهوية الوطنية[8]. وإن الأمن الاجتماعي : هو قدرة الجماعة (حكومات وأفراد) على حفظ

وصيانة قيمهم الخاصة من العبث والإندثار والبحث عن مكوّن أخلاقي لتحقيق هذا المعتقد أو ذاك.

لقد أهتم الأمن الاجتماعي بقواعد التعايش الاجتماعي وطبيعة السلوكيات الفردية والجماعية ضمن الوسط الاجتماعي، ويعرف (هنتنجتون) الأمن المجتمعي بأنه : قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة، أو ما يمكن تسميته (بالمجتمع المستدام)، أما عماد الأمن الاجتماعي عنده فهو (الهوية) أي قدرة المجتمع في المحافظة على ثقافته ومسؤولياته وطريقة حياته؛ ويقول (إحسان محمد الحسن) بأن الأمن المجتمعي يعني : سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد أو الجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة، كما يشمل الأمن المجتمعي أيضاً قدرة المجتمع على التماسك في إطار ثقافي معين، مما يسمح له بالتعددية، ولا يخل بالمبادئ العامة والهوية التي نشأ فيها المجتمع، ومعالجة المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن تدهور الوضع الأسري والاهتمام بالشباب وباستغلال طاقاتهم في أنشطة تسهم في تطوير المجتمع وتقدمه، والاهتمام بتعليم الأجيال في المراحل العمرية كافة.

إن الأمن الاجتماعي الركيزة الأساس لبناء المجتمعات الحديثة، وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها، والسبيل إلى رقيها وتقدمها، لأنه يوفر البيئة الأمنية للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس، ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل، ويتحقق الأمن الاجتماعي بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي، والذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار، كما يعد الأمن الاجتماعي من أكثر أبعاد الأمن الوطني تأثراً بمصادر التهديد الخارجي والداخلي، حيث تشكل الكثافة السكانية والتوزيع السكاني والخصائص النوعية للسكان، والتفاوت الكبير بين الطبقات، وكثرة الطوائف والأعراق واللغات، أبرز

عوامل التهديد الداخلية، فيما تمثل ثورة الاتصالات والعولمة والصراع بين الأصالة والمعاصرة ونمط الثقافة الاستهلاكية المستوردة أبرز عوامل التهديد الخارجي، لذا يجب السعي لتحقيق التوازن بين القيم التقليدية وأدوات العصر وانعكاساتها السلبية التي تزيد من العبء على المؤسسات المجتمعية (كالمدرسة والنادي والمسجد) لما للتربية الاجتماعية من دور في ترسيخ البناء الاجتماعي.

ثالثاً: متغيرات البنية الاجتماعية وتأثيرها في توفير الأمن الوطني

1- الاستقرار .

إن من مظاهر البنية الاجتماعية الديموقراطية، صفة الاستقرار، فاستقرار الإنسان بمكانه وموطنه مرتبط بشعوره بالأمان فيه، وهذا الاستقرار متأتي من وجود بنية اجتماعية ديموقراطية تستند على قيم التعايش والسلم المدني وسيادة القانون وتداول السلطة وضمان الحقوق والحريات العامة، إذ إن نقطة البدء في بناء مجتمع ديموقراطي هو القبول بالآخر المختلف، واحترام رأيه، ومراعاة خصوصيته القائمة على أساس ثقافة التسامح والانفتاح وبث الثقة بين الجماعات، فنمو ثقافة التسامح والاعتراف بالآخر يوفر سبل إقامة السلم المدني والتعايش الأهلي السلمي، الأمر الذي يفضي إلى نزع فتيل النزاعات أو الصراعات الأهلية ويرسخ من ثم قيم الاستقرار المجتمعي والسياسي، أو عدم توّلد مصادر للتوتر الاجتماعي/السياسي التي من الممكن أن تلعب دوراً في تفجر الصراعات بين الأطراف الاجتماعية المتباينة.

إن المجتمع الديموقراطي الذي أصبح يختار الحاكمين، يجعل من الفرد حراً في الاختيار، مما يؤدي إلى عدم حدوث صراعات سياسية واجتماعية ما دامت هذه القوى مؤمنة –باللعبة الديموقراطية– بوساطة عقد اجتماعي بين الشعب والحاكم، هذا من جهة، وأن الحاكم من مصلحته توافر أمن في المجتمع والدولة لأجل ثبات الاستقرار السياسي والمجتمعي من جهة أُخرى؛ ومن ثم فأن كلا الطرفين –المجتمع والدولة– تعمل على الحفاظ على أمن المجتمع والدولة، فضلاً عن بقائه واستمراره؛ لأن الديموقراطية تعبر عن توازن مجتمعي، وعن مجتمع يكون قد اختار الحفاظ على

تعاقده التأسيسي من حالة الطبيعة إلى المجتمع الذي يتم عبره تنازل أعضاء المجتمع عن حريتهم الطبيعية المطلقة مقابل الحرية المجتمعية، وذلك لأن هذا هو السبيل لأمكان تعايش الناس في مجتمع واحد[9]، وأن تعايشهم بصورة سلمية سيفضي إلى تهيئة فرص تحقيق الأمن الوطني.

إن البنية الاجتماعية القائمة على أساس ديموقراطي تتضمن تعاقداً اجتماعياً عن طريق الوسائل الدستورية والقانونية، وتعبر عنه أيضاً المؤسسات الناتجة عنه، ويظهر ذلك جلياً في عملية القبول المتبادل والاعتراف بالآخر المختلف بين أعضاء المجتمع؛ لأن النظام الديموقراطي قائم بوجود المختلف، وليس فكراً (دوغمائياً)، وإن السلوك الناتج عن عملية القبول بالمختلف هو بالنظر إلى حرية الآخر (جماعة وفرداً) بوصفها (أي الحرية) حقاً قائماً ومضمونة الاستمرار، فالديموقراطية نظام ينفتح على عوالم الفرد البشري في تواصله مع الآخرين، بتكافؤ العضوية والفرص مع مراعاة التغاير الشخصي لكل فرد[10]. وهذا يبين لنا أن المعنى الحق للديموقراطية يتمثل في تحقيقها كنظام تنتظم به العلاقات العامة والعلاقات بين مؤسسات المجتمع، بل أيضاً في الإمكانيات التي تنعكس على حياة الأفراد، فالحريات التي يعيشها الأفراد في حياتهم اليومية دليل على بلوغ النظام الديموقراطي أهدافه العميقة ... فالديموقراطية ليست إطلاقاً للحريات فحسب، بل هي تنظيم لها في إطار تعاقد يضمن تبادل الاعتراف بالحرية بين أعضاء المجتمع، ويجعل حرية كل واحد منهم بناءة لأنها مندمجة ضمن حرية المجموع[11]، بمعنى إن أقرار الحريات وضمانتها وكفالتها عامل ضروري لتوفير الأمن، فالمجتمع الديموقراطي القائم والحريص على اتاحة الفرصة بحرية التعبير والحق في المشاركة الفاعلة في إصدار القرارات سيحفظ المجتمع من تردي الأمن، ما دام النظام السياسي الديموقراطي هو الذي يوفر هذه الحريات ومن ثم لايشكل تهديداً للمجتمع من ناحية حقوقه وحرياته، على عكس النظام السياسي الشمولي/الدكتاتوري الذي يمتلك الوسائل القهرية والقمعية في تحقيق أمنه، وهنا تتضح المقارنة بين النظامين، فالأول ينشد أمن المجتمع والدولة والنظام، والثاني : يهدف إلى أمن النظام نفسه، فالأمر مرتبط بطبيعة السلطة نفسها، فقد تكون هي مجرد صراع من أجل

السلطة بعدها أداة سيطرة حائزيها على المجتمع لتحقيق مصالحهم، أو هي مجرد الجهد المبذول من أجل أن يسود النظام والعدل عن طريق السلطة بحسبانها أداة لتحقيق الخير العام وما تقتضيه من أنسجام اجتماعي في مواجهة النزعات والضغوط الفردية، ففي النظرة الأولى : هي كضمانة لتأكيد امتيازات القلة على حساب الكثرة، أما النظرة الثانية : فهي أداة تحقيق الانسجام والتكامل بين الأفراد جميعاً من أجل إقامة مجتمع عادل[12].

نعود إلى القول، إذا كانت البنية الاجتماعية هي تعبير عن كيفية توزيع السكان، وإلى طبقات اجتماعية، وإلى جماعات أثنية، والعلاقات بينهما، فضلاً عن الاندماج الاجتماعي، فكيف تسهم هذه العناصر في البنية الاجتماعية في توفير الأمن الوطني؟

2– السكان .

إن عدد السكان متغير يرتبط بالتنمية والأمن أيضاً، فهو موضوع اجتماعي يؤثر إلى حد كبير في الدفاع والأمن والصحة والجنس والسكن والخدمات، وهو موضوع سياسي يرتبط بسياسة واستراتيجية كل دولة، وهو أيضاً موضوع اقتصادي يرتبط بالإنتاج والقوى العاملة، فزيادة السكان ونقصانها يؤثر سلباً أو إيجاباً في مجمل فعاليات المجتمع والدولة، ونستطيع تفسير عدد من الجوانب التي لها صلة بعدد السكان على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فعلى المستوى السياسي تكون الزيادة السكانية سبباً لإمكانية وجود نسق حكم الأكثرية، بينما لا يتوافر ذلك في المناطق التي لا تتسم بقلة السكان، ويعود ظهور –اللامركزية السياسية– وتقدم الوعي السياسي والرأي العام إلى ازدياد السكان في دول العالم، ففي البيئة الصناعية يتقدم الوعي السياسي وتظهر ضغوط الرأي العام ويسود التطبيق القائم على النظام النيابي[13]، كما تنعكس زيادة السكان على تباين الأعمار ونوع الجنس، وبدورها تنعكس على الاتجاهات السياسية، ففي المجتمعات التقليدية لم يكن للنساء حقوق الرجال المدنية والسياسية، أما في المجتمعات السياسية الحديثة (الديموقراطية) فقد سمحت القوانين

للنساء بالانتخاب والترشيح، وعلى المستوى الاقتصادي فأن زيادة السكان لها آثاراً إيجابية تعمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحسن من الهيكل السكاني على وفق الأعمار، وذلك برفع نسبة من هم في سن العمل، وتخلق حالة من التجديد بإضافة خبرات الأجيال الجديدة، وزيادة الإنتاج، وتوفر للتنمية الاقتصادية القوى العاملة اللازمة لها، والأسواق الكافية لاستيعاب منتوجاتها، وتجنب السكان حالة الشيخوخة، ومن ثم تخفف عن الاقتصاد الأعباء المالية التي تخصصها الدولة لهذه الفئة من السكان، ويكون محفزاً لتحقيق التقدم العلمي والتقني[14].

إذاً، لما كانت زيادة السكان تفضي إلى جلب المنافع الاقتصادية، فأن مسألة الأمن لا تستقيم ولا تتحقق دون أن تعنى بإزالة الفوارق المادية بين الناس، فكلما تمتع الأفراد بمستوى مادي يشبع حاجات الإنسان، انعكس إيجاباً على توافر الأمن، لأن معنى الأمن وضرورته يقابلان معنى الحياة وضرورة استمرارها ... وبذلك يمكن القول : إن الأمن هو مطلب الحياة الأول ودافعها الأهم، والثابت المتغير، المحرك لنشاطاتها، والحاكم لها، والمتحكم فيها[15]، وواحدة من متطلبات الحياة هو الجانب الاقتصادي خاصة (الغذاء) العامل الأساس في بقاء الحياة (بايولوجيا) بمعنى إن واحدة من مفاهيم الأمن : هو إزالة الحرمان والفقر والفاقة والعوز، لذلك فأن الدول المتقدمة تبذل جهوداً حثيثة في تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع لما له من آثار على الجانب الاجتماعي والسياسي والصحي والتعليمي والفكري، ويتمثل في –الأمن الغذائي– في قدرة الدولة على تأمين حاجاتها الضرورية من الغذاء من منتجاتها، والاحتفاظ على تامين حاجاتها الضرورية من الغذاء من منتجاتها، والاحتفاظ بها كمخزون استراتيجي وقت الحاجة، أي القدرة على الإنتاج لتلبية احتياج البلد المعني من الغذاء، أو تكون لديه الأموال الكافية لشراء هذه الحاجات من السوق، بمعنى آخر تعزيز الأمن الإنساني الذي يتطلب إشباع الحاجات الأساسية والتخفيف من الفقر والتفاوت في الدخول. أما على المستوى الاجتماعي، فأن المتغير السكاني يؤثر في تكوين المجتمعات السياسية وتلاحمها واستقرارها، فوجود جماعات سكانية ذات أصول مختلفة من ناحية القومية أو اللغة أو الدين قد يؤدي إلى مرونة في المفاهيم السياسية السائدة فتنعكس في ديموقراطية

المؤسسات القائمة (كما هو الحال في الولايات المتحدة، سويسرا، المملكة المتحدة) وقد يحدث العكس إذا تصلبت هذه الجماعات المختلفة في مواقفها، بعضها أزاء البعض، فتتغلب جماعة أثنية واحدة[16] فتسيطر على الدولة وينتهي الأمر إلى الأخذ بنظام الأقلية[17]، كما إن العامل السكاني يتحكم في تكوين المجتمعات السياسية ومستوى تلاحمها واندماج عناصرها ومن ثم في مدى استقرار المؤسسات لها ... وفي هذا الشأن هناك احتمالان رئيسان : الأول : هو أن تكون العناصر السكانية متجانسة، أي تنطوي حدود الدولة على جماعات ذات لغة واحدة وتعتنق ديناً واحداً، ولها نفس التراث الحضاري، فتقوم عندئذ صيغة متلائمة بين الأمة والدولة أما الاحتمال الثاني : فهو أن تشتمل الدولة على عدد من الجماعات ذات لغات مختلفة وطوائف دينية متنوعة، وأجزاء من السكان يتمسكون بتقاليد حضارية متباينة، وكل جماعة تعيش في منطقة معزولة، ومنفصلة، ومتميزة عن غيرها من المناطق، وعندئذ لن يكون سهلاً المحافظة على الاستقرار السياسي، وهذه الخصائص بحد ذاتها لا تولد عدم الاستقرار فحسب، وإنما هي إمكانات يمكن أن تستخدمها لإثارة النزعات والحركات الانفصالية[18]، ففي الحالة الأولى : عندما يكون الشعب ذو طبيعة متجانسة نسبياً، من الممكن يقود بالمجتمع والدولة معاً إلى تحقيق الوحدة الوطنية في هذا المجتمع أو ذلك وهذه الوحدة الوطنية شرط ضروري لتوفير الأمن الوطني بحسبان عدم وجود نزعات أو ثغرات قومية أو طائفية، أو إحساس بالقهر من قبل جماعات أثنية، قد يؤدي أهمالها أو إقصائها في التفكير إلى الانفصال؛ أما في الحالة الثانية : فعدم توافر التجانس الاجتماعي قد يفضي إلى انبعاث توترات اجتماعية خاصة إذا لم تكفل الدولة حقوقاً وحريات للأفراد، أو سيطرة أقلية على زمام السلطة، ومن ثم يفضي إلى ذلك نشوء حركات معارضة (سرية) تطالب بحقوق الأغلبية وبالعدالة الاجتماعية، فتلجا هذه الأقلية الحاكمة إلى أساليب القهر والقمع فيغيب الأمن الاجتماعي، وهذا ما نلحظه في عدد من دول عالم الجنوب ذات الأنظمة الشمولية أو ذات نظام الحزب الواحد، أما في البلدان الديموقراطية، وفي سبيل الحد من هذه التوترات وإيجاد مناخ لأمن مجتمعي وسياسي تلجأ إلى تبني النظام الفيدرالي أو الحكم الذاتي أو أي شكل أشكال

اللامركزية من أجل توزيع السلطة إلى مجالات (مركزية ومحلية) للحد من التوترات والانقسامات المجتمعية مع الأخذ بالحسبان قيام الدولة بتنشئة سياسية واجتماعية تنطوي على بث روح الوحدة الوطنية بوساطة المناهج التربوية والتعليمية في المؤسسات التربوية والتعليمية والوسائل الأُخرى الثقافية منها والسياسية، من أجل القضاء على النزعات الانفصالية، إذاً فأن تأثير العامل السكاني على توفير الأمن الوطني يرتبط بدرجة كبيرة على طبيعة النظام السياسي القائم، ومدى تجانس السكان واندماجهم الاجتماعي[19].

3- الوحدة الوطنية .

تعد مسألة الوحدة الوطنية من المسائل الجوهرية في حياة الدول والمجتمعات، وتأتي أهميتها من كونها (غاية ووسيلة) في آن واحد، فهي غاية تطمح إليها المجتمعات والدول، ووسيلة ترتكز إليها لتحقيق غايات ومرامي، ويعد تحقيقها – أي الوحدة الوطنية– أحدى المبادئ المركزية التي تسعى إليها الدول للوصول إلى حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي ومن ثم تحقيق حالة الأمن الوطني؛ وبما أن الوطنية : هي الدافع الذي يؤدي إلى تماسك الأفراد وتوحدهم وإلى ولائهم للوطن وتقاليده والدفاع عنه، فالوحدة الوطنية إذاً هي طبيعة العلاقات المتماسكة والرابطة بين الأفراد في مجتمع ما، بحيث تجعله متضامناً موحداً وقوياً لتحقيق آماله وطموحاته[20]، على إن هذا التوحد لا يعني الصهر كما ذهبت إليه بعض المفاهيم والتي تنطلق من رؤية – ايديولوجية– شمولية أو (دوغمائية)؛ بل هو عدم الغاء الخصوصيات والثقافات الفرعية، بمعنى التفاعل والتواصل لأفراد المجتمع من أجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للجماعات المختلفة ضمن إطار نظام سياسي، بما في ذلك الشعور بالانتماء والولاء للوطن طوعاً وليس كرهاً، أو إجباراً، لأن الوسيلة الطوعية هي الأكثر ديمومة واستقراراً واستمراراً للوحدة الوطنية تتطلب في المقام الأول توافر نسبة من الاندماج الاجتماعي الوطني*، الذي يسبق عملية تحقيق الوحدة الوطنية، فبحسب (رياض عزيز هادي) فأن الاندماج هي العملية التي تتمثل بادخال كل الأجزاء المختلفة داخل الكل ووضع كل

من هذه الأجزاء المندمجة في حالة الشروط نفسها[21]، فوجود حالة الاندماج الاجتماعي تؤدي إلى التكامل الاجتماعي الوطني*، ومن ثم الوحدة الوطنية إذاً : الوحدة الوطنية : هي الاتفاق الطوعي والمشترك للتعددية الاجتماعية والسياسية على أسس العمل السياسي والاجتماعي المشترك القائم على مبدأ المواطنة والمساواة والحرية والحقوق والواجبات كحد أدنى من الاتفاق، والتي تخدم للخصوصيات الثقافية لكل جماعة اجتماعية وثقافية فرعية في إطار المجتمع وفي إطار الثقافة الوطنية العامة.

فما علاقة الوحدة الوطنية بالأمن الوطني؟ إن الوحدة الوطنية إذا توافرت بمعناها الحقيقي سيترتب على ذلك تضامن اجتماعي بين مواطني الدولة، لأن الوضع القانوني للمواطنة ينتج عنه مساواة تامة في الحقوق الممنوحة للمواطنين قانونياً ودستورياً ومساواة في الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين مقابل الحقوق والحريات المقدمة لهم، والمساواة بين المواطنين أمام القانون، فالشعور بهذه المساواة من قبل المواطنين يوحدهم ويزيد التضامن بينهم ويؤدي إلى الاحترام المتبادل بين المواطنين والتحلي بروح التسامح، وترتب على ذلك الحد من تدخل الدولة في حياة المواطنين وأن تسعى دائماً إلى حماية المواطن من الانتهاك، وبذلك فأن فرص تحقيق الأمن تكون متوافرة لشعور جميع المواطنين بعدم انتهاك السلطة لحرياتهم وحقوقهم، هذا من جهة، وإن في وحدتهم هو تحقيق المصلحة العليا من جهة أُخرى؛ فطالما أن انتماء كل مواطن موجه نحو (الدولة، الأمة، المجتمع) وليس نحو فئة معينة (عشيرة، عائلة، قرية، مدينة، دين) أو غيرها، فأن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى توجيه العمل بشكل جماعي نحو المصلحة المشتركة والخير العام، ومن ثم تحقيق الأمن الوطني الذي هو نتيجة محصلة لكل هذه المدخلات التي تتضمن (الوطن، والمواطنة) والوحدة الوطنية والحريات والحقوق العامة.

واستناداً إلى ما تقدم، يكن أن نستخلص شرطين جوهريين من شروط المواطنة: أولهما : زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك [بحسبان] الشعب مصدر السلطات، وفق دستور ديموقراطي، ومن خلال ضمان مبادئه ومؤسساته وآلياته الديموقراطية على أرض الواقع. وثانيهما :

عدم الجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة، وتداول السلطة سلمياً بشكل دوري وفق انتخابات دورية عامة وحرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل، وشفافية عالية تحد من الفساد والتضليل في العملية الانتخابية، كما يمكن أن نضيف أسساً أُخرى كي تتكامل شروط المواطنة وتتحقق بأبهى تجلياتها، ومن أبرزها الانتماء الذي يجعل المواطن يعمل بأخلاص وجدية من أجل وطنه، من خلال التفاعل الحقيقي مع أفراد المجتمع لما فيه المصلحة العامة.

4- الأقليات .

يقودنا الحديث عن الوحدة الوطنية، إلى مسألة الأقليات، وتأثيرها في الأمن الوطني، ثمة صلة بين الأقليات والوحدة الوطنية ومن ثم بالأمن الوطني؟ فعندما تحرم تلك الأقليات من التمتع بحقوقها وحرياتها وتغيب هويتها فمن الممكن أن تلجأ إلى – المعارضة السلبية- كرد فعل طبيعي ضد محاولات الإقصاء أو الدمج أو الصهر الاجتماعي والسياسي والثقافي، أو محاولة المطالبة بالانفصال عن (الكل الاجتماعي) أو (الكل الوطني) –إذا جاز التعبير- فمفهوم الوحدة لدى الأنظمة الشمولية (المركزية) هو صهر وذوبان الأقليات في المجتمع دون منحها الفرصة للتمتع بخصوصياتها الثقافية، الأمر الذي يسهم في اختلال النسيج الاجتماعي وعدم الاستقرار المجتمعي والسياسي ومن ثم غياب الأمن الوطني، أما في الأنظمة أو المجتمعات الديموقراطية فللأقليات كما لغيرها حقوقها وحرياتها وخصوصياتها الثقافية وفي التعايش سلمياً دون إقصاء أو تهديد بمعنى تجسيد قيم المواطنة، لذلك فأن احترام خصوصيات الأقليات وأشراكهم في الحياة السياسية والمجتمعية على حد سواء مع باقي الجماعات الاجتماعية سيسهم إلى حد كبير في توفير الأمن الوطني، ما دام المجتمع الديموقراطي لا ينظر إلى انتماء الفرد (قومياً، دينياً، أثنيا) بل مواطناً بالدرجة الأساس في الدولة والمجتمع، بمعنى أخر : هو الوجود الإنساني كقيمة إنسانية ومشاعر وثقافة.

5- التركيب الطبقي .

إن الطبقة مجموعة من الأفراد يحتلون مواقع متشابهة في ما يتعلق بحيازة واستحواذ بعض القيم مثل : القوة أو الثروة أو السلطة[22]، فالتركيبات الطبقية تعتمد في تكوينها على الثروة والمركز والقوة؛ فبينما تعتمد الجماعات الأثنية في تكوينها الاجتماعي على صفات الوراثة، فأن التكوين الطبقي يعتمد في الغالب على الانجازات الملموسة[23]. ووفقاً للمدخل البنيوي فأن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغيير التقسيمات الطبقية في المجتمع، الأمر الذي يمثل عاملاً مهماً في تفسير تحقيق فرص الأمن في المجتمعات الديموقراطية عن غيرها من المجتمعات غير الديموقراطية*.

وعندما نتكلم عن التركيب الطبقي، فمن الممكن تقسيمه إلى : طبقة عليا وطبقة وسطى وطبقة دنيا، ثم سنناقش علاقة هذه الطبقات بالأمن والأمن الوطني.

أ– الطبقة العليا

وهي الطبقة التي تشكل الأقلية في أي نظام سياسي أو مجتمع، وتمتلك القوة والنفوذ والمال، ويشمل من هم في السلطة، وكبار ضباط الجيش والوزراء والمدراء العامون وأصحاب الملكية، وبقدر تعلق الأمر بالمجتمعات الديموقراطية وعلاقتها بالأمن الوطني من ناحية التركيب الطبقي، فأن الطبقة العليا سيما (رجال الدولة) فأن شعورهم بأهمية وواجب تحقيق الأمن مهمة أساسية سواء في تخطيطهم للسياسات العامة أو تنفيذها، لأن ذلك سينعكس بصورة مباشرة على مستقبلهم السياسي أولاً، ومستقبل بقاء المجتمع والنظام السياسي ثانياً، فالمواطن هو ناخب، وسوف يعاقب السياسيين من خلال صندوق الاقتراع – الانتخاب – في أول فرصة تلوح لهم – أي للمواطنين–، لذلك على القادة السياسيين في النظام السياسي الديموقراطي أن يلبوا مطالب السكان ... ففي ظل نظام يسعى المشرعون إلى الحصول على موافقة الناخبين، فأنه ليس بمستطاع رجل السياسة أن ... يتبع أي سياسات لن تجلب فوائد ملموسة للناخبين مع حلول الانتخابات[24]، إذاً، فأن تفكير وممارسة وأداء وتنفيذ رجل الدولة – الطبقة العليا – بتهيئة مستلزمات المجتمع المختلفة كفيلة بتوفير فرص للأمن على البعد الاجتماعي المتمثل بغياب الخوف والقمع وتوافر الحريات والاعتراف بالمختلف، فمن دون توافر الحريات المدنية والسياسية الأساسية لن يشعر المواطنون

بالاطمئنان للسعي من أجل تحقيق الأهداف المتعددة على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي، وإن النظام الديموقراطي هو القادر على توفير بيئة واعده تزدهر في ظلها التنمية الاقتصادية.

ب– الطبقة الوسطى .

وهي الطبقة التي تشمل المتعلمين والمثقفين وصغار الضباط والملاكين والتجار الصغار وأساتذة الجامعات، وان وجود هذه الطبقة يعد (خميرة للديموقراطية) والمجتمعات الديموقراطية، إذ إن غنى المجتمع ارتبط بالتقدم الاقتصادي، فاتاح إمكانية دمقرطة اجتماعية واسعة كان من نتائجها توسيع صفوف الطبقة الوسطى[25].

لذلك فأن الثروة والتحضر والتصنيع إنما تؤدي إلى نمو الطبقة الوسطى، وهي تعمل على تخفيف الصراع المجتمعي واستهجان المجموعات المتطرفة[26]، فهي تعمل ذاتياً وموضوعياً في توفير فرص للأمن الوطني، كيف؟ لأن الطبقة الوسطى بحكم حصولها على تعليم جيد، ومعيشة كافية، تكون أقرب وأيسر إلى الإيمان بالقيم الديموقراطية، والتعليم يوسع مدارك الإنسان، ويعينه على فهم الحاجة إلى قواعد التسامح وابتعاده عن التطرف، وتلك ممارسات ديموقراطية، اجتماعية تسهل الوصول إلى أمن وطني بعيد عن التوترات والتفكك الاجتماعي، وأن المستوى المعاشي الكافي يدفع الفرد إلى الاهتمام بالتعليم والثقافة التي تزيد قدرته على تعددية الاختيارات بمعنى تمتعه بالحرية والفردية والاستقلالية، وهي من المرتكزات الفكرية للديموقراطية، وهذه المرتكزات تسهل من خلق بيئة أمنية يوفرها المواطن نفسه، لأنه بدون توافر الأمن لا يستطيع أن يهتم بالتربية والتعليم والثقافة العامة أو الخاصة، بل يكون هاجسه الأول هو البقاء فقط، وبالنتيجة فأن التعليم الجيد والمستوى المعاشي الجيد سيعمل على إيجاد حراك سياسي واجتماعي يهدف إلى المشاركة السياسية، لذلك فليس من المبالغة القول، أن أخطر النتائج سلبية في المجال الاجتماعي هو سحق الطبقة الوسطى ودحرجتها إلى حافة الفاقة، وهي صمام الأمان في المجتمع التي تشكل النواة الصلبة للمجتمع المدني، كما أنها الطبقة الكابحة لتيارات العنف والتطرف[27] لأن الطبقة

الوسطى تؤثر في التنمية الاقتصادية، لا عن طريق الإسهام الذي تقدمه بفضل مهاراتها الخاصة فحسب، ولكن من خلال التزامها بالأساليب الحديثة للحياة[28]، والتي لا تأخذ مداها بدون توافر الأمن الوطني، فالعلاقة إذاً جدلية بين الطبقة الوسطى والأمن الوطني، فبمقدار حركة واتساع الطبقة الوسطى بمقدار أن توفر بيئة أمنية وطنية، وإن الأمن كذلك يهيئ الفرصة لنمو هذه الطبقة (الوسطى)، لذا فأن توفر هذه القيم في المجتمعات الديموقراطية سيهيئ الفرصة لتوافر بيئة أمنية وطنية.

ج– الطبقة الدنيا .

وهي الطبقة الفقيرة التي تتألف من العمال والفلاحين في المدن والأرياف، ومن أجراء ومهمشين، وقد كانت هذه الطبقة موضع استغلال من الطبقة الإقطاعية والطبقة البورجوازية في المجتمعات غير الديموقراطية عبر التاريخ، وحتى في المجتمعات المعاصرة غير الديموقراطية؛ فاتساع نطاق التفاوت في الثروة والدخل يؤثر بوضوح في نطاق مشاركة الأفراد في الأنشطة السياسية أو في أنشطة الطبقة الحاكمة، فالشخص الثري من اليسير عليه نسبياً الاشتراك في المجالس العليا للحزب السياسي، أو أي فرع من فروع الحكومة، وهو يستطيع أيضاً أن يمارس نفوذه في الحياة السياسية بطرق أُخرى، كأن يسيطر على وسائل الاتصال والإعلام، أو من خلال الارتباط بالدوائر السياسية العليا، أو يتخذ دوراً في أنشطة الجماعات الضاغطة والهيئات الاستشارية من نوع معين وآخر[29]، ولا يتم ذلك دون توافر الأمن في هذه المجتمعات الديموقراطية، فالنظام السياسي الديموقراطي يؤمن ويكفل حرية العمل السياسي، أي أنه يبعد الخوف والقمع من المجتمعات الديموقراطية فتزدهر الحياة السياسية، أما الطبقة الفقيرة فليست لديها هذه المميزات المذكورة، فلا علاقة لها بالنفوذ أو الأشخاص الحكوميين/السياسيين، ولديها قدر ضئيل وطاقة محدودة، قد أو يمكن أن تكرسها لنشاط سياسي معين، وأمامها فرصة نادرة لاكتساب معرفة حقيقية بالأفكار والأحداث السياسية، وفرصة للتعليم وتحصيل الثقافة، وعليه، فأن الطرفان لهم حاجة بتحقيق الأمن، فكلاهما يحتاج للآخر، فالطبقة الحاكمة أو –الصفوة– في المجتمعات الديموقراطية لا تنشغل في صراع حقيقي مع بعضها البعض، وإنما منافسة سلمية تحقق

التوازن وتحد من قوة كل منهما، فالإمكانية التي ينطوي عليها النظام الديموقراطي هي تلك الإمكانية التي تتيح للقوى الاجتماعية العديدة – والتي لا تقتصر على الصفوة – المشاركة في الحياة السياسية

الخاتمة

إن البنية الاجتماعية الديموقراطية هي البنية التي تصل الى حد أدنى من التوازن بين المصالح المشتركة والقائمة على المشاركة السياسية والمواطنة الفعالة للافراد والجماعات في الحياة الاجتماعية، سيما في حضور المعايير الاجتماعية واهمها الاندماج الاجتماعي والاحساس بالهوية الوطنية والوحدة الوطنية، بما في ذلك التوزيع العادل للثروة. لذلك فإن الديموقراطية غالباً ما تكون مشجعة على المشاركة ومن ثمَّ تدفع المواطن نحو العمل الايجابي في سبيل ترسيخ قيم المساواة والحد من التوترات الداخلية، لذا فإن الديموقراطية في بعدها الاجتماعي تجعل الفرد يشعر بالأمن وتفجير طاقاته في البناء والنشاط على العكس من الشعور بالخوف، وعليه فإن متغيرات البنية الاجتماعية كالاستقرار والسكان والوحدة الوطنية والتركيب الطبقي تحقق معدلات ايجابية عالية تسهم في توفير الأمن الوطني.

The Democratic social structure is that this lead to Minimum balance between the existing common interest based on political participation and effective citizenship for the individuals and groups in social life. As well as the minimum range of social integration and national identity, including production of common wealth and benefit from it, while this structure in its democratic dimension provide chances to participation and social integration, it lead the individual to active participation and reduce internal tension among groups, which finally lead provide chance to achieve security homeland.

المصادر والهوامش

[1] د. فايز محمد الدويري : الأمن الوطني، دار وائل للنشر، عمان، ط 1، 2003، ص 100.

[2] د. حسان العاني : الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، بغداد، 1986، ص 18.

[3] أ.د. مصطفى خلف عبد الجواد : نظرية علم الاجتماع المعاصر، دار المسيرة، عمان، ط 2، 2011، ص 47.

[4] د. صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص 106.

[5] د. صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)، المصدر السابق، ص 107

[6] د. قاسم محمد عبيد : الخطاب السياسي والأمن الاجتماعي (جدلية العلاقة)، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر (بناء الدولة العراقية) في كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012.

[7] د. فؤاد غضبان : علم اجتماع التنمية، دار الرضوان، عمان، ط 1، 2015، ص 19.

[8] علي عبد العزيز مرزة الياسري : الديمقراطية والأمن الوطني (دراسة نظرية تحليلية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014، ص 104.

[9] د. محمد وقيدي : البعد الديموقراطي، دار الطليعة، ط 1، بيروت، 1997، ص 65.

[10] د. محمد عزيز الحبابي : من الحريات إلى التحرر، دار المعارف، القاهرة، 1972، ص 40.

[11] د. محمد وقيدي : البعد الديمقراطي، المصدر السابق، ص 64.

[12] نقلاً عن د. عبد الجبار أحمد عبد الله : العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط 1، بغداد، 2010، ص 250 .

[13] د. عبد الكريم احمد : أسس النظم السياسية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1971، ص 166.

[14] د. منصور الراوي : سكان الوطن العربي (دراسة تحليلية في المشكلات الديموغرافية)، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 221.

[15] علي عباس مراد : مشكلات الأمن القومي (نموذج تحليلي مقترح)، دراسات إستراتيجية، 105، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات، ط 1، 2005، ص 19.

[16] سالم توفيق النجفي : سياسات الأمن الغذائي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2013، ص 112.

[17] د. صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 196 .

[18] المصدر نفسه، ص 197.

[19] للمزيد ينظر، د. صباح محمود : الأمن القومي العربي، بغداد، 1981، ص 61–67.

[20] ينظر، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، معجم مفاهيم التنمية، بيروت، 2006، ص 12–13؛ وأيضاً : موريس كيزبرك : علم الاجتماع، ت : علي أحمد، القاهرة، 1962، ص 7 .

* الاندماج الاجتماعي : هو برامج وسياسات تهدف إلى تسهيل وانخراط الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، ومعاملتها على قدم المساواة مع أفراده وتنظيماته طبقاً لقوانينه، أي أنها سياسة اشراك مجموعات أثنية في حياة المجتمع الكلي، وهي في الممارسة الواقعية مساواة الاشخاص المنحدرين من مجموعات مقموعة أو مغلوبة مع أولئك المنحدرين عن مجموعة مهيمنة. ينظر : لجنة الأمم المتحدة (الأسكوا) ، المصدر السابق، ص 12–13.

[21] د. رياض عزيز هادي : المشكلات السياسية في العالم الثالث، ط 2، الموصل، 1989، ص 363.

* التكامل الاجتماعي : هو المبدأ الذي بمقتضاه ترتبط الأجزاء التي يتكون منها البناء الاجتماعي، وهو يتكون من أنساق متعددة، مثل النسق الديني، والنسق السياسي، ونسق الأسرة، نسق التربية، وهذه كلها متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض الآخر. ينظر، د. إحسان محمد الحسن : موسوعة علم الاجتماع، دار الموسوعات العالمية، بيروت، 1999، ص 164.

[22] د. ثناء فؤاد عبد الله : الدول والقوى الاجتماعية في الوطن العربي (علاقات التفاعل والصراع)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2001، ص 66 .

[23] سعد الدين إبراهيم : مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط 2، عمان، 1988، ص 266.

* هناك استثناءات قليلة في دول غير ديموقراطية ولكنها قد تتمتع بهامش من الديموقراطية مع وفرة مالية مثل الكويت. (الباحث).

[24] غيورغ سورنسن : الديمقراطية والتحول الديمقراطي (السيرورات والمأمول في عالم متغير)، ت : عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2015، ص 150–151.

[25] جورج طرابيشي : في ثقافة الديمقراطية، دار الطليعة، ط 1، بيروت، 1985، ص 105؛ وأيضاً، فالح عبد الجبار : الديمقراطية : مقاربة سوسيولوجية تاريخية، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط 1، بغداد، بيروت، 2006، ص 36 .

[26] د. حسن الظاهر : الديمقراطية، دراسة في المفهوم والمبادئ والأصول الفكرية والخصائص المعاصرة، مجلة كلية التجارة، عدد 6، صنعاء، 1986، ص 146.

[27] أ.د. عدنان ياسين مصطفى : الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق (تحليل سوسيولوجي) العارف للمطبوعات، ط 1، العراق، بيروت، 2009، ص 202.

[28] بوتومور : الصفوة والمجتمع (دراسة في علم الاجتماع السياسي)، ترجمة وتقديم : د. محمد الجوهري ود. علياء شكري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السادس، الإسكندرية، 1988، ص 110.

[29] بوتومور : الصفوة والمجتمع، المصدر السابق، ص 134–135.